



قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية
رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢١ ميلادية
بشأن الإذن بالتعاقد

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣ / أغسطس / ٢٠١١م، وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ ١٧ ديسمبر / ٢٠١٥م.
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ ٩ / نوفمبر / ٢٠٢٠م.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها.
- وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٤م، بشأن إنشاء الشركة العامة للكهرباء.
- وعلى القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م، بشأن إصدار قانون علاقات العمل.
- وعلى قرار مجلس النواب رقم (١) لسنة ٢٠٢١م، في شأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (٥٦٣) لسنة ٢٠٠٧م، بإصدار لائحة العقود الإدارية.
- وعلى الاجتماع التقابلية بين رئيس مجلس الوزراء ومحافظ مصرف ليبيا المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء، المنعقد يومي ١٨-٢٠٢١/٣/٢٠٢١م.
- وعلى كتاب رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء إشاري رقم ٢٠١٣ المؤرخ في ٠٧/٤/٢٠٢١م.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (٣٧٦)، بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٢١م.
- وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة.

قرر

مادة (١)

يؤذن للشركة العامة للكهرباء بالتعاقد بطريق التكليف المباشر مع شركة الإنشاءات الكهربائية بقيمة مالية قدرها (١,١٧٢,٠٠٠) مليون ومائة واثنان وسبعين ألف دينار، مقسمة على النحو التالي :-

- ما يعادل مبلغ قدره (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائتان ألف دولار.
- مبلغ قدره (٢٧٦,٠٠٠,٠٠٠) مائتان وستة وسبعون ألف دينار.

وذلك لصيانة العطل بعمود مولد الوحدة الأولى بمحطة الخليج البخارية.

مادة (٢)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

مجلس الوزراء

